الوطن
عينٌ على الوطن...
سورية يومية سياسية مستقلة

٧ صناعيو حلب متفائلون بالحكومة
٨ بدء المرحلة الثانية من الأولمبياد العلمي
١٠ مدير زراعة اللاذقية لـ«الوطن»: زراعة الحمضيات تمر بمرحلة حرجة وتراجع الإنتاج
١١ لم تسلم الأشجار المثمرة.. تأخر المازوت يزيد من ظاهرة التحطيب

الأحد 17 تشرين الثاني 2024 | الموافق 15 جمادى الأولى 1447 هـ | العدد 4361 السنة التاسعة عشرة الناشر | الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع www.alwatan.sy
Al-Watan | Daily Syrian Independent Political Newspaper | November 17, 2024 | No. 4361 | 19th year

الاحتلال أعلن المطلة منطقة عسكرية مغلقة وأنه سيواصل العدوان بشكل قاسٍ جداً!

المقاومة تضرب قاعدتي «شراغا» و«ستيلا ماريس» وصواريخها تصيب شوارع حيفا بدمار كبير

الوطن

على حالها لا تزال خطوط التماس في جنوب لبنان، ولم تتمكن مجازر العدو وتوحشه على كل المحاور من تحقيق أي إنجاز يمكنه من إعلان انتصاره، فيما لا تزال المقاومة على صمودها وصواريخها القادرة على الوصول إلى أي نقطة تحددها آلمت أمس قواعد العدو العسكرية ومعها الكريوت ومدينة حيفا المحتلة والتي أشعلتها صواريخ المقاومة من جديد، في وقت لا تزال ورقة وقف إطلاق النار الأميركية قيد التداول السياسي، حيث ستحدد ملامح الميدان المصير النهائي لجميع الحلول المطروحة على الطاولة.

معركة «أولي البأس» دخلت أمس يومها الـ55، مع استمرار تصدي المقاومة لمحاولات تقدّم جيش العدو الإسرائيلي عند الحدود اللبنانية– الفلسطينية، بالإضافة إلى عمليات استهداف مواقع وقواعد وانتشار جنود العدو وقصف قواعده العسكرية والمستوطنات في شمال وعمق فلسطين المحتلة.

واستهدف مقاومو حزب الله مقر قيادة كتيبة المشاة التابعة للواء الشرقي 769 في ثكنة راميم مرتين بصليات صاروخية، كما قصفوا قاعدة شراغا وهي المقر الإداري لقيادة لواء غولاني شمال مدينة عكا المُحتلّة، واستهدفوا قاعدة ستيلا ماريس البحريّة وهي قاعدة استراتيجية للرصد والرقابة البحريين على مستوى الساحل الشمالي وتبعد عن الحدود اللبنانيّة الفلسطينيّة 35 كم، شمال غرب حيفا.

كما شنت المقاومة الإسلامية هجوماً جوّياً بسرب من المسيّرات الانقضاضيّة على مقر وحدة المهام البحريّة الخاصة «الشيطت 13» في قاعدة عتليت جنوب مدينة حيفا المُحتلّة وأصابت أهدافها بدقة، وعرض الإعلام الحربي مشاهد من عملية استهداف المقاومة قاعدة «طيرة الكرمل» التابعة لجيش العدو الإسرائيلي جنوب مدينة حيفا المحتلة.

حزب الله وفي بيان لاحق له قال: «استهدفنا بصاروخ موجه دبابة ميركافا عند الأطراف الشرقية لبلدة شمع وأوقعنا طاقمها بين قتيل وجريح».

بموازاة ذلك، أكدت الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام، أن جيش الاحتلال الإسرائيلي حاول التوغل مجدداً إلى الأراضي اللبنانية عبر بلدة الضهيرة ومحور طيرحرفا والجبين، حيث دارت اشتباكات عنيفة بين حزب الله وقوات الاحتلال.

وفي كيان الاحتلال، تحدثت القناة «12» الإسرائيلية، عن انقطاع الكهرباء عن مناطق عدة في نهاريا عقب دوي صفارات الإنذار والهجوم الذي شنه الحزب بالمسيرات على قواعد ومقرات العدو الإسرائيلي.

جيش الاحتلال الإسرائيلي من جهته، تحدث عن إطلاق نحو 35 صاروخاً من لبنان تجاه منطقة خليج حيفا والجليل خلال الرشقة الصاروخية الأخيرة التي أطلقت من لبنان، زاعماً أن الصواريخ سقطت في مناطق مفتوحة من دون وقوع إصابات.

وفي وقت لاحق مساء أمس أقر المتحدث باسم جيش الاحتلال بسقوط عدد من الصواريخ في مدينة حيفا المحتلة، وقال: إنه «بعد التنبيهات التي تم تفعيلها في منطقة حيفا تم رصد نحو عشر عمليات إطلاق عبرت من الأراضي اللبنانية، حيث تم اعتراض بعضها وتم رصد سقوط عدد من الصواريخ».

وأظهرت مقاطع فيديو متداولة اندلاع النيران في عدد من المباني وحجم دمار كبير ألحقته صواريخ المقاومة في حيفا، فيما أكد إعلام العدو انقطاع التيار الكهربائي عن أجزاء من المدينة المحتلة نتيجة القصف، في وقت كانت تدوي فيه صفارات الإنذار في كريات شمونة ومسغاف عام والمنارة ومرغليوت بإصبع الجليل المحتل.

وقبل وصول صواريخ حزب الله بقليل أعلن قائد القيادة الشمالية الإسرائيلية مستوطنة المطلة منطقة عسكرية مغلقة بسبب ما سماه نشاط جيش الاحتلال في جنوب لبنان.

رئيس حكومة الاحتلال ووزير حربه أعلنا وفقاً لهيئة البث الإسرائيلية الموافقة على رفع وتيرة الضربات في لبنان للضغط على حزب الله وفق زعمهم، وقال رئيس الأركان الإسرائيلي: «سنواصل القتال وشن ضربات في العمق وضرب حزب الله بشكل قاسٍ جداً».

الحديث الإسرائيلي عن الضرب القاسي رغم المجازر المستمرة التي يرتكبها العدو بحق المدنيين في لبنان والتي لم تهدأ وتيرتها منذ بدء العدوان، جاء على وقع ملامح إيجابية حول المقترح الأميركي لوقف إطلاق النار في لبنان، وفق وصف رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري الذي قال في تصريحات صحفية له أمس: إن «الجو إيجابي والشغل ماشي، وإن شاء الله تصل الأمور إلى خواتيم طيبة»، من دون أن يخوض في تفاصيل أخرى، تاركاً ذلك للنقاشات داخل الغرف المغلقة.

وأضاف بري: إن «العبرة تبقى في الخواتيم»، وخصوصاً أن «التجربة مع الإسرائيلي لم تخلُ يوماً من ألغام إسرائيلية ومماطلات متتالية من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، تنسف كل جهد يبذل، على غرار ما جرى في غزة على مدى أكثر من سنة، ومن هنا يبقى الحذر واجباً».

ورداً على سؤال عمّا إذا كانت ثمة مهلة زمنية للبنان لتقديم رده على مقترح التسوية، قال بري: «لا أحد يلزمني بمهل أو مواعيد».

وفي تصريح صحفي آخر أشار بري إلى أن حظوظ التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين لبنان وإسرائيل تتجاوز 50 بالمئة، وأن المبعوث الأميركي آموس هوكشتاين حصل على الضوء الأخضر من الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب لدفع المحادثات قدماً.

ولفت إلى أنه تلقّى مسودة اتفاق من السفيرة الأميركية في بيروت ليزا جونسون تحتوي على بنود محددة، متوقعاً: «إعلان موقفي النهائي الأسبوع المقبل».

تأتي هذه التطورات في وقت تخوض فيه المقاومة الفلسطينية معركة استنزاف طويلة ضد جيش الاحتلال رغم التحديات الكبيرة التي يفرضها استمرار العدوان الإسرائيلي.

وكانت كتائب القسام الجناح العسكري لحركة حماس وسرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي أعلنتا عن سلسلة من العمليات النوعية شمال غزة شملت تدمير آليات عسكرية إسرائيلية وقنص جنود للاحتلال كان آخرها ما أعلنته المقاومة مساء أمس، إضافة إلى قصف مواقع للجيش الإسرائيلي بصواريخ وقذائف متطورة.

انقطاع التيار الكهربائي عن اجزاء من مدينة حيفا نتيجة القصف الصاروخي من لبنان (عن الانترنت)

• عمليات بطولية للمقاومة الفلسطينية في غزة رغم العدوان
• بري: حظوظ التوصل إلى اتفاق وقف النار تتجاوز 50 بالمئة

أكد من حلب أولويات العمل هي تعزيز الأمن والأمان

الرحمون: الإجراءات في جديدة يابوس تسهل قدوم ومغادرة المواطنين

الوطن

أعلن وزير الداخلية اللواء محمد الرحمون أن الهدف من التعليمات الأخيرة الخاصة بالسماح للسيارات العامة والخاصة التي تنقل الركاب من الوصول إلى الحفرة الناجمة عن الاعتداء الإسرائيلي بالقرب من معبر المصنع اللبناني، هو تسهيل قدوم ومغادرة المواطنين عبر جديدة يابوس الحدودي مع لبنان، مشيراً إلى أن التعليمات وضعت موضع التنفيذ منذ أمس الأول.

وأصدرت وزارة الداخلية أمس الأول تعميماً تضمن أنه نظراً للوضع الراهن في معبر جديدة يابوس وتسهيلاً للمسافرين وبالتنسيق ما بين إدارة الهجرة والجوازات ومديرية الجمارك العامة تم السماح للسيارات العامة والخاصة التي تنقل الركاب من الوصول إلى نقطة العدوان الإسرائيلي في القدوم والمغادرة، على أن تخضع جميع السيارات في المغادرة والعودة للتدقيق لدى الجمارك والهجرة.

وتضمنت التعليمات أيضاً أنه تمنح جميع السيارات المغادرة ورقة سماح بالمغادرة من الجمارك وتدقق أصولاً من قبل عناصر الهجرة والجوازات عند حاجز المغادرة.

وفي تصريح له أمس أشار الرحمون إلى أنه تم في هذه الإجراءات السماح لجميع السيارات بالقدوم والمغادرة سواء كانت خاصة أم عامة وبإيصال راكب باتجاه لبنان أو إحضار راكب من لبنان، لافتاً إلى أنه سابقاً لوحظ أنه يتم السماح لبعض السيارات بالوصول إلى الحفرة مكان الاعتداء من دون أخرى.

وعن آلية التنسيق بين الجمارك والهجرة على الحدود في هذا الموضوع بين الرحمون أنه هناك دائماً تنسيق بينهما في كل المعابر الحدودية، وبالتالي فإن الجمارك تمنح السيارة ورقة تضم السماح بالمغادرة وأن حاجز المغادرة والقدوم التابع للهجرة يدقق بأن السيارة حصلت على المغادرة من الجمارك لكونه الحاجز الأخير وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص المغادرين.

وفي موضوع آخر أكد الرحمون خلال لقائه الكوادر الإدارية والطبية وضباط وعناصر عدد من الوحدات الشرطية في مشفى الشرطة وقسم الشهباء، وضباط الشرطة في فرع الأمن الجنائي في حلب أن أولويات العمل هي تعزيز الأمن والأمان ومكافحة الجريمة من خلال الجهوزية التامة لملاحقة المخالفين، وتلبية احتياجات المواطنين في تعزيز الأمن وبث الطمأنينة من خلال انتشار الدوريات وتطبيق الأنظمة والقوانين.

وأوضح الرحمون في تصريح للصحفيين أن الجولة في حلب شملت عدداً من مشاريع قوى الأمن الداخلي التي طالها الإرهاب، ويتم إعادة تأهيلها، لافتاً إلى رمزية سجن حلب المركزي الذي دحر الإرهاب بعد حصار طويل، واستشهد فيه العديد من الضباط والعناصر دفاعاً عن تراب الوطن، مبيناً أنه سيتم وضع المبنى في الخدمة منتصف العام القادم، مشيراً إلى أهمية مشفى الشرطة الذي يقدم الكثير من الخدمات الطبية النوعية لقوى الأمن الداخلي، ويضم التجهيزات والتقنيات الحديثة.

الرأي العام في «خفض التصعيد» محابٍ لإدارة أردوغان

مصادر لـ«الوطن»: أنقرة تخطط للإطاحة بالجولاني وبانتظار تحديد البديل

حلب- خالد زنكلو

تخطط أنقرة للإطاحة بمتزعم ما يسمى «هيئة تحرير الشام»، الواجهة الحالية لتنظيم جبهة النصرة، الإرهابي المدعو أبو محمد الجولاني، بعد أن وصلت علاقاتها به إلى درجة القطيعة، على خلفية خروجه عن طاعتها وانتفاء الحاجة إليه بانتهاء «صلاحيته».

وذكرت مصادر متقاطعة، الأولى معارضة مقربة من ميليشيات أنقرة في منطقة «خفض التصعيد» بإدلب والأرياف المجاورة، والأخرى مطلعة على ما يدور في المنطقة، أن الانقلاب التركي على الجولاني مسألة وقت، في انتظار تحديد البديل الملائم لإدارة مناطق هيمنة «تحرير الشام»، وذلك للخروج من النفق المظلم والطريق المسدود، الذي وضعها «الجولاني» به.

ورأت المصادر أن تمرد «الجولاني» على نهج أنقرة، تجاوز طموحه بتعديل حدود «خفض التصعيد» الثابتة منذ «اتفاق موسكو» الروسي– التركي مطلع آذار 2020، إلى خلخلة التركيبة العسكرية لما يسمى «الجيش الوطني» الذي أسسته إدارة أردوغان في مناطق احتلالها التي تسميها «غصن الزيتون» في عفرين شمال حلب و«درع الفرات» شمال شرق المحافظة، عبر إحداث انشقاقات في صفوف الميليشيات لموالاته، عدا عن إقدامه على اختراق جدار المنطقتين باحتلال عفرين.

وذكرت أن المخطط الذي تشتغل عليه أنقرة لإقصاء «الجولاني» من تزعم «تحرير الشام»، يقضي بدعم المناوئين له داخل التنظيم الإرهابي وخروج ميليشيات تابعة لها من غرفة عمليات ما يسمى «الفتح المبين» العاملة في إدلب وريف حلب الغربي والتي تقودها الهيئة، وهو ما بدا جلياً من إعلان ما يدعى «الجبهة الوطنية للتحرير» عدم مشاركتها في العملية العسكرية المزعومة لـ«الجولاني» باتجاه مناطق الدولة السورية.

إرهابيون من «تحرير الشام» التي يتزعمها الجولاني (عن الانترنت)

المصادر أعربت عن اعتقادها بأن لدى إدارة أردوغان من أوراق داخل «خفض التصعيد»، يكفي للإطاحة بمتزعم «النصرة» وحتى التنظيم الإرهابي ذاته، وذلك عبر آلاف الجنود الأتراك في القواعد العسكرية ونقاط المراقبة غير الشرعية في المنطقة، ومن خلال نفوذ الاستخبارات التركية على باقي التنظيمات الإرهابية الوازنة في المنطقة مثل «الحزب الإسلامي التركستاني» وباقي ميليشيات الإيغور والتركمان وغيرها.

ولفتت إلى أن الرأي العام في «خفض التصعيد» محاب لإدارة أردوغان في حال قررت إقصاء «الجولاني» وتنظيمه الإرهابي من إدارة شؤون المنطقة، بدليل التظاهرات التي تخرج يومياً في جميع بلدات ومدن إدلب وريف حلب الغربي مطالبة بإعدامه وحل التنظيم الإرهابي بسبب تجاوزاته الكثيرة والمتكررة بحق السكان ونزعته لزج المعارضين منهم في السجون والتنكيل بالمتظاهرين.

ونوهت بأن «الجولاني» بدّل عناصر حراسته الشخصية وبات مستنفراً على الدوام في الآونة الأخيرة، رداً على التسريبات التي تصله حول عزم أنقرة الإطاحة به، كما أصدر قراراً بتشكيل جهاز استخبارات جديد مهمته تقصي حقيقة موقف العاصمة التركية منه ومساعيها على الأرض لتنفيذ أي أجندة تصب في هذا الاتجاه.

يسعى للفوز في سباق أسلحة الذكاء الاصطناعي

ترامب ينشئ «مجلساً وطنياً» للهيمنة على الطاقة في العالم

وكالات

أعلن الرئيس الأميركي المنتخب، دونالد ترامب، إنشاء «مجلس وطني للطاقة» مهمته «الإشراف على المسار نحو هيمنة الولايات المتحدة على الطاقة»، وعين حاكم نورث داكوتا، دوغ بورغوم رئيساً له، جاء ذلك، بعدما اختار ترامب أيضاً الخميس الماضي دوغ بورغوم لتولي حقيبة الداخلية.

وحسب بيان أصدره ترامب، فإن مهمة المجلس الوطني للطاقة ستكون «تقليل الإجراءات الإدارية، وتعزيز استثمارات القطاع الخاص والتركيز على الابتكار بدلاً من اللوائح التنظيمية الطويلة المدى غير الضرورية على الإطلاق».

وأضاف البيان: إنه «مع هيمنة الولايات المتحدة على الطاقة، سنخفض التضخم، ونفوز في سباق أسلحة الذكاء الاصطناعي ضد الصين وغيرها، ونعزز القوة الدبلوماسية الأميركية، وننهي الحروب في كل أنحاء العالم».

إلى ذلك أعلن ترامب تعيين كارولين ليفيت، المتحدثة باسم حملته الانتخابية، في منصب المتحدثة باسم البيت الأبيض، وقال في بيان، وفق وسائل إعلام أميركية: «قدمت كارولين ليفيت أداء استثنائياً كسكرتيرة صحفية وطنية في حملتي التاريخية، ويسعدني أن أعلن أنها ستتولى منصب المتحدثة باسم البيت الأبيض. كارولين ذكية وحازمة وأثبتت أنها فاعلة للغاية»، وتبلغ ليفيت من العمر 27 عاماً، ما يجعلها واحدة من أصغر المتحدثين في تاريخ البيت الأبيض، وعملت ليفيت سكرتيرة صحفية لحملة ترامب.

وخلال ولاية ترامب الأولى، شغلت ليفيت منصب مساعدة للسكرتير الصحفي، قبل أن تخوض انتخابات مجلس النواب عن ولايتها نيوهامبشير عام 2022 من دون أن تحقق نجاحاً، كما عملت مديرة اتصالات للنائبة إليس ستيفانيك، التي رشحها ترامب مؤخراً لمنصب مندوبة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة.

بالتوازي، ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» أن فريق الرئيس الأميركي المنتخب، سيعيد دراسة ملف ترشيح، لمنصب وزير الدفاع الجديد، بعد ظهور تقارير تشير إلى تورطه في اتهام بالاعتداء الجنسي.

وأكدت الصحيفة أن هذا القرار جاء بعد كشف مسؤولين محليين في ولاية كاليفورنيا أن هيغسيث خضع في عام 2017 للتحقيق في اتهام بالاعتداء الجنسي في الولاية.

رئيس الاتحاد: شعبة للمستثمرين وانضمام فنادق النجمة الواحدة إلى الغرف

وزير السياحة لـ«الوطن»: قانون جديد لاتحاد غرف السياحة تحت قبة مجلس الشعب قريباً

فادي بك الشريف

كشف وزير السياحة محمد رامي مرتيني عن مشروع صك تشريعي لتعديل قانون اتحاد غرف السياحة السورية، سيناقش تحت قبة مجلس الشعب خلال الفترة القريبة القادمة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار مرتيني إلى أن الغرف والاتحاد بموجب مشروع القانون تصبح شريكاً للوزارة في الترويج السياحي لسورية ضمن إطار المهام المنوطة بالاتحاد.

وأكد مرتيني العمل ضمن مشروع القانون، على انضمام فنادق النجمة الواحدة إلى غرف السياحة، وتمثيل المستثمرين في الاتحاد تحت عنوان «شعبة المستثمرين»، الأمر الذي يوسع من التمثيل السياحي ضمن غرف السياحة.

وأشار وزير السياحة إلى أهمية القوانين التي أصدرها الرئيس بشار الأسد أمس الأول، بما ينعكس على القطاع السياحي وتهدف إلى تطوير آليات العمل في هذا القطاع، حيث يمنح القانون الأول المنشآت السياحية غير المرخصة والموضوعة بالاستثمار التي لم تقم بتوفيق أوضاعها مدة سنتين لتوفيق أوضاعها والحصول على الترخيص السياحي بالمستوى التصنيفي الذي تحققه.

وأضاف: كما يمنح القانون الثاني العاملين في مركز دمر للتدريب السياحي والفندقي تعويض طبيعة عمل وفق أحكام المادة 2 من المرسوم التشريعي رقم 6 لعام 2022، لافتاً إلى أن القانون الثالث جاء تنظيماً جديداً لمهنة الدلالة السياحية وشروط مزاولتها باعتبارها مهنة فكرية تسهم في إبراز الصورة الحضارية لسورية، كما وسع شريحة العاملين بها وأضاف لغة الإشارة إلى اللغات المرخص بها للإدلاء.

وفي سياق متصل، بين رئيس اتحاد غرف السياحة السورية طلال خضير أن مشروع تعديل قانون اتحاد الغرف تضمّن انضمام فنادق النجمة الواحدة التي يصل عددها إلى 500 فندق إلى اتحاد غرف السياحة، لتصبح تحت مظلة الغرف والاتحاد، على أن تكون الضابطة الرقابية مشتركة بين مختلف الجهات بالإضافة إلى ممثلين عن اتحاد الغرف أو الغرفة المعنية.

كما لفت إلى أهمية إضافة «شعبة المستثمرين» إلى الاتحاد لتعنى بالتشجيع على الاستثمار إضافة إلى حل أي مشكلات تعترض المستثمرين.

الإعلان عن مراكز العمل الشاغرة وفق بطاقات وصف وظيفي

لجنة القرار ٤٣.. اعتمدت نظاماً جديداً لمسابقات التوظيف

الوطن

توصلت لجنة القرار 43 الخاصة بمراجعة بعض برامج المشروع الوطني للإصلاح الإداري واقتراح التعديلات التي تضمن عدالة وكفاءة الأداء الإداري، إلى اعتماد مشروع قرار خاص بتنظيم مسابقات واختبارات تعيين العاملين، تضمن في بعض بنوده ضرورة أن يتم تصميم المسابقات والاختبارات بناءً على خطط استقطاب العمالة لدى الجهات العامة على المدى المتوسط «من ثلاث سنوات»، بحيث تكون المسابقة منسجمة من النواحي الكمية والنوعية مع خطة إدارة الموارد البشرية، ولا تعكس حالة احتياج مرحلي تهمل متطلبات الوفاء بدور الجهة العامة واختصاصاتها على المدى المتوسط.

ودرست اللجنة أمس في نهاية اجتماعاتها موضوع الضوابط والمعايير الناظمة لإجراء مسابقات واختبارات التوظيف لدى الوزارات والجهات العامة بهدف تأمين قوة العمل اللازمة، واستناداً إلى ورقة العمل المقدمة من وزارة التنمية الإدارية حول سياسة إشغال الوظيفة العامة.

ومن أهم ملامح مشروع القرار الذي توصلت إليه اللجنة ضرورة أن يتم الإعلان عن مراكز العمل الشاغرة وفق بطاقات وصف وظيفي محددة بدقة، تضمن تلبية الاحتياج الدقيق للجهة العامة بما يساعدها على أداء مهامها، وكذلك تقدم المرشحين الأكثر كفاءة لشغل هذه المراكز بكل شفافية وعدالة وكفاءة، وبناء منظومة لاختبارات المسابقات بكل عناية واهتمام، وتضمن القدرة العالية على سبر إمكانات المرشحين واختيار الأكثر كفاءة من بينهم، وبكل شفافية وتسمح بتظهير أسباب قبول أو عدم قبول أي مرشح.